مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري حالة شركات التأمين caar ,saa- caat-
اسم الكاتب: أميرة أحسن بلقط، كمال محمد العربي حمانة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1745
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 22:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري حالة شركات التأمين -saa, caar, caat-

The Impact of Corporate Governance on Achieving Social Responsibility in the Algerian Insurance Sector case of: SAA, CAAR, CAAT

أميرة أحسن بلقط
طالبة دكتوراه/ جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر.

كمال محمد العربي حمانة
أستاذ دكتور/ جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر.

Amira Belgat
PhD Student/ Badji Mukhtar University/ Algeria.
ambelgat92@gmail.com

Hamana Kamel
Professor/ Badji Mukhtar University/ Algeria.
Kamanni5622@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 14/ 5/ 2019م، **تاريخ القبول:** 17/ 9/ 2019م.
E-ISSN: 2410-3349
P-ISSN: 2313-7592

Received: 14/ 5/ 2019, **Accepted:** 17/ 9/ 2019.
DOI: 10.33977/1760-005-013-004
https: //journals.qou.edu/index.php/eqtsadia

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر حوكمة شركات التأمين الجزائرية على تحقيقها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال معاينة حالة ثلاثة من أكبر الشركات الرائدة في قطاع التأمين الجزائري ممثلة بالمؤسسة الجزائرية للتأمين SAA، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة CAAT، فتم توزيع استبانات خلال الفترة 15/ 7/ 2018 – 10/ 9/ 2018 على عينة قدرت ب 34 فردا موزعة بين إطارات ومدراء ماليين ومدراء تدقيق داخلي، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذجي الانحدار البسيط والمتعدد واختبار التباين Anova، لتظهر النتائج تبني شركات التأمين محل الدراسة لمبادئ حوكمة الشركات وكذلك أبعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل متفاوت بين المتوسط والمرتفع، ووجود أثر قوي لتبني مبادئ حوكمة شركات التأمين على تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال مبدأ وحيد هو الإفصاح والشفافية والذي يعتبر أقل المبادئ تبنيا من طرف الشركات محل الدراسة، وعليه توصي الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتعجيل وتعميم تبني مبادئ الحوكمة على كافة شركات قطاع التأمين الجزائري وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية لما له من أثر قوي على تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، التأمين.

Abstract :

This paper aims to study the impact of the governance of Algerian insurance companies on achieving the dimensions of social responsibility by examining the status of three of the largest leading companies in the Algerian insurance sector represented by (SAA) , (CAAR) , (CAAT). In September 2018, questionnaires were distributed on a sample of 34 individuals, between executive officers, financial managers and internal audit managers. In order to test the hypotheses of the study, the simple and multiple regression and Anova variance models were used. The results of the study shows that the insurance companies under the study adopted the principles of corporate governance as well as the dimensions of social responsibility, this adoption varies between medium and high, and the existence of a strong impact of the principles of governance's adoption on achieving the dimensions of social responsibility in the Algerian insurance companies, through the principle of disclosure and transparency, which is the least adopted by the companies under study. Accordingly, the study recommended maximizing efforts to accelerate and generalize the adoption of governance principles by the entire Algerian insurance sector, particularly the disclosure and transparency dimensions because of its strong impact on the achievement of social responsibility.

***Keywords**: Corporate Governance, Social Responsibility, Algerian Insurance Companies.*

مقدمة

يعتبر الجدل القائم حول المسؤولية الاجتماعية للشركات أمرا ليس بجديد، فقد حظيت باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة على ضوء ظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار الظروف السيئة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية.لتجد الشركات في وقتنا الحاضر نفسها وجها لوجه أمام قرار تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية سواء بشكل طوعي أو إلزامي تحت ضغط الأصوات المنادية بالمعاملة المتساوية لجميع أصحاب المصالح وحماية البيئة، فالشركات الصالحة تعنى قبل أي شيء ببناء هياكل داخلية وخارجية تكافئ السلوك الحسن وتعاقب السلوك الذى ينطوي على الإهمال، ولتحقيق ذلك تحتاج هذه الشركات لبيئة أعمال ملائمة تحميها وتقدم لها العون لتطويرها، ولخلق هذه البيئة على الشركات لابد من تبني مبادئ وأسس حوكمة الشركات والتي تسعى لتمكين هذه الشركات من بناء نظام متين قائم على الرشادة والتوجيه والتحكيم، يتم من خلاله ضبط جميع الأعمال والعمليات والمعاملات داخل الشركة وخارجها، مما يسمح لها بتحسين أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإدارة مواردها بكفاءة ونزاهة وزيادة الإنتاجية وحماية حقوق أصحاب المصالح والمجتمع، وخلق وظائف جديدة ودعم قدرتها التنافسية والمحافظة على نموها واستدامتها والقيام بدورها الاجتماعي على أكمل وجه.

مشكلة الدراسة:

يخضع القطاع المالي والتأميني لتدقيق اجتماعي أكثر صرامة من باقي القطاعات، على الرغم من تعرضه بدرجة أقل للمخاطر البيئية وهذا راجع لكونه محور وأساس أي نظام اقتصادي، وفي ظل الانتقادات التي تتعرض لها حوكمة الشركات السائدة والتي ترتكز على مصالح المساهمين والأداء المالي بشكل أكبر، وبالنظر إلى التوقعات المتزايدة تجاه قطاع التأمين في المجتمعات ومراعاة عدم الثقة المتزايد الناجم عن عدم استقرار بعض الأنظمة الاقتصادية والسياسية، تدعو العديد من المنظمات الدولية ومدونات الأعمال الشركات إلى الإسراع لتبني حوكمة شركات مسؤولة تسعى لتحقيق التوازن بين المصالح المشروعة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين وتساهم في إرساء أخلاقيات الأعمال والنمو المستدام، وبالتالي ضمان استمراريتها، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري؟

معاينة حالة:

- المؤسسة الجزائرية للتأمين SAA
- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR
- الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة CAAT

وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضية الرئيسية

التالية:

يساهم تبني مبادئ حوكمة الشركات في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري، والتي تتفرع إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1. يساهم مبدأ هيكل الحوكمة في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري.
2. يساهم مبدأ أصحاب المصالح في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري.
3. يساهم مبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري.
4. يساهم مبدأ اللجان المتخصصة في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري.
5. يساهم مبدأ التدقيق والرقابة الداخلية في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري.
6. يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من الدور البارز الذي أصبحت تؤديه حوكمة الشركات في بناء بيئة أعمال ناجحة، خاصة لشركات التأمين كونها تنشط في بيئة أعمال عالية المخاطر، وهو الأمر الذي كشفته الأزمات والانهيارات التي واجهتها أكبر شركات التأمين العالمية، مما جعلها تسارع لتبني حوكمة الشركات لتحقيق أهدافها واستراتيجيتها المسطرة وتحسين علاقاتها مع عملائها وأصحاب المصالح فيها من خلال تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية وممارسة مواطنتها بشكل أكثر فاعلية.

نموذج الدراسة:

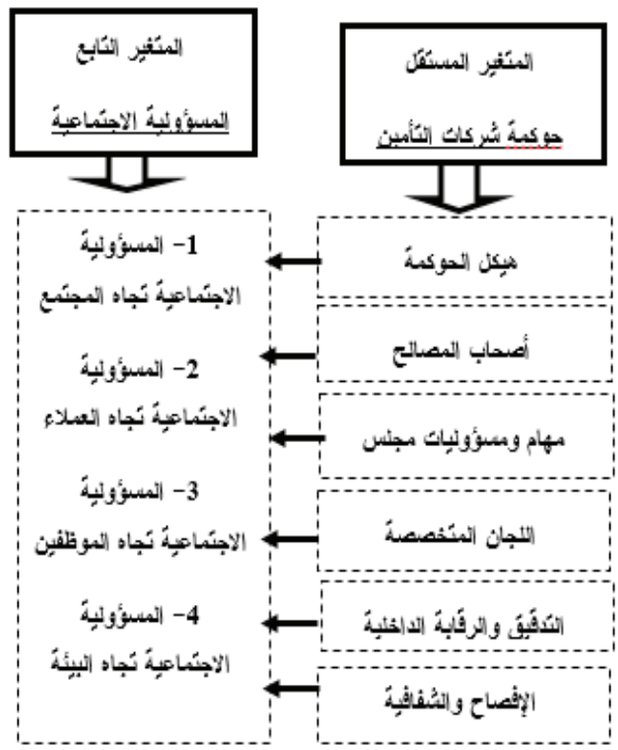

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى فحص وتحليل مدى تبني شركات التأمين الجزائرية محل الدراسة لحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، وكذا قياس وتحليل علاقة الارتباط والتأثير بين المتغير المستقل "حوكمة الشركات" والمتغير التابع "المسؤولية الاجتماعية».

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته اعتمد الباحثان على المنهجية التالية:

♦ الجانب النظري: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام المراجع العربية والأجنبية، والمقالات، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع المنظمة المتعلّمة بحوكمة شركات التأمين والمسؤولية الاجتماعية.

♦ الجانب التطبيقي: ويهدف إلى معرفة دور حوكمة شركات التأمين في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات محل الدراسة، وذلك باستخدام استبانة مصممة لهذا الغرض ثم جمع البيانات وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية.

الدراسات ا لسابقة:

دراسة **Van den Berghe & (Louche, 2005)** : دراسة تحليلية سلط من خلالها الباحثان الضوء على أهم الانهيارات والتعثرات التي شهدتها شركات التأمين وصناديق التوفير والتقاعد في أوروبا وأمريكا منذ 1980 (BCCI, Maxwell, Barings, AIG, Enron, Marsh and McLennan...)وأثر ذلك على القطاع المالي، كما عرضت الدراسة الإجراءات المتخذة من طرف الهيئات المالية في هذه الدول لمواجهة ذلك من خلال سن القوانين والمراسيم كان أهمها فرض تطبيق حوكمة الشركات، لكن ذلك كان غير كاف في نظر المجتمع والمستثمرين غير المؤسسيين، الأمر الذي أدى إلى المناداة بتبني المسؤولية الاجتماعية وإدماجها في أنظمة التأمين إضافة إلى حوكمة الشركات خاصة الإفصاح والشفافية لأهمية دورها في كسب ثقة المؤمن لهم والمستثمرين، وعليه تقدم الدراسة الدلائل حول مدى قوة هذه العلاقة وأهم محدداتها ودورها في تحسين أداء شركات التأمين وزيادة قدرتها على التكيف مع تغيرات بيئتها وتحقيقها الاستدامة إضافة إلى تعزيز شفافيتها وتحقيق مصالح جميع الأطراف.

دراسة **Obalola (2008,) :** فقد سلطت الضوء على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين في نيجيريا، وذلك من خلال توزيع استبانات على 67 مؤسسة تأمين نيجيرية بهدف التعرف على تصورات مدراء الشركات الناشطة في القطاع حول المسؤولية الاجتماعية والتغيرات الهيكلية لتعزيز تجسيدها وواقعها حاليا في نيجيريا، وتشير النتائج الإجمالية إلى وجود دعم قوي للمسؤولية الاجتماعية وتشجيع على تبنيها ممثلا في المشاركة في المشروعات المجتمعية.غير أن الأدلة المستقاة من الدراسة تشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية لا تزال ينظر إليها على نطاق واسع أنها التفاتة خيرية لا أكثر.

دراسة (**Hsu & Petchsakulwong, 2010**) : الغرض من هذه

الورقة هو دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وكفاءة أداء شركات التأمين غير الاجتماعي في تايلاند.وشملت العينة 138 مؤسسة تأمين غير اجتماعي للفترة (2000 – 2007)، تكشف النتائج أن مبادئ حوكمة الشركات تؤثر على كفاءة أداء شركات التأمين غير الاجتماعي، إذ يساهم استقلال مجلس الإدارة و عدد اجتماعاته في تعزيز كفاءة الشركة، ويرتبط ارتباطًا إيجابيًا بكفاءة التخصيص والتكلفة، نظرا لتزايد فرص مراقبة أداء الإدارة، بينما ملكية مجلس الإدارة فلها تأثير سلبي على أداء الكفاءة، وتظهر النتائج أن حجم لجنة التدقيق يرتبط ارتباطًا سلبيًا بالتقنية والتكلفة والإيرادات، فتشير النتائج إلى أن فعالية لجنة المراجعة تتناقص مع توسع جدول أعمال وأنشطة الشركة مما يقلل من كفاءتها.

دراسة **(Scholtens, 2011)** : تناولت هذه الدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية لشركات التأمين، حيث طبقت الدراسة على أنواع مختلفة من شركات التأمين (شركات التأمين على الحياة، التأمين المختلط، التأمين العام..) لأكثر من 150 مؤسسة.عبر 20 دولة، وذلك من خلال وضع 23 مؤشرا مختلفا لتقييم المسؤولية الاجتماعية لشركات التأمين، لدراسة مدى التقيد بها من طرف هذه الشركات، لتخلص الدراسة إلى أن معظم شركات التأمين لا تدمج المسؤولية الاجتماعية بشكل كامل و كاف في أنشطتها التجارية، حيث يعتبر البعد الاجتماعي والأخلاقي الأكثر تبنيا على عكس البعد البيئي، على الرغم من ريادة شركات التأمين الأوربية واليابانية في مجال تبني المسؤولية الاجتماعية، يرى الباحث أن المجهودات المبذولة من طرف شركات التأمين عموما لا تزال غير كافية من أجل المضي قدما نحو مجتمع مستدام.

دراسة (مقدم، **2014**) : هدفت إلى دراسة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة شملت 110 مؤسسة اقتصادية (صناعية وخدمية وزراعية وتجارية) من الغرب الجزائري وذلك في إطار معالجة إشكالية تتمحور حول تقويم مدى ممارسة هذه المؤسسات لبرامج المسؤولية الاجتماعية، فقد أظهرت الدراسة غياب أيّ فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات الغرب الجزائري ووجود عراقيل تعيق تبنيها، إذ إنّ هذه المؤسسات تمارس مسؤولياتها بشكل متوسط تجاه العاملين والموردين والبيئة، غير أنها تهمل مسؤوليتها تجاه المجتمع.

دراسة (**Young & Thyil, 2014**) : يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والعوامل الرئيسية التي تؤدي دورًا مباشرًا في إنشاء هذه العلاقة، بما في ذلك تأثير الخلفية المؤسسية، فقام الباحثان بجمع البيانات من خلال 29 مقابلة مع مسؤولي 21 مؤسسة أسترالية وهندية وبريطانية خلال الفترة (2007 – 2009)، أظهرت هذه الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا أحد مكونات حوكمة الشركات، ولا يمكن التطرق لحوكمة الشركات دون التعرض للمسؤولية الاجتماعية، خاصة في الأنظمة المتأثرة بالنموذج الإنجليزي والذي يولي أهمية لجميع أصحاب المصالح كالنظام الأسترالي والهندي، على عكس النموذج الألماني – الياباني الذي يحرص على مصالح الداخليين بشكل أكبر، كما أن الدراسة أكدت أن العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية تحكمها القيود التنظيمية والثقافية وقيم المجتمعات التي تنشط فيها هذه الشركات، إضافة إلى ضرورة حث واضعي السياسات على تضمين المسؤولية الاجتماعية في السياسات التنظيمية والاقتصادية والثقافة السائدة في البيئة الاقتصادية لما لذلك من أثر على السلوكيات والشفافية وليس فقط التسيير.

دراسة (مكط الزحيم، **2015**) : هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم جوانب حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية المترتبة عن تلك النشاطات، حيث قدرت العينة 10 مصارف للفترة (2007 – 2011). وقد أظهرت النتائج تباين في إدراك المصارف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأن الآليات الداخلية للحوكمة مجتمعة كان لها تأثير معنوي على المتغير المعتمد وبمعنوية عالية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها ضرورة قيام المصارف ببناء نظام سليم للحوكمة وإتباع الإرشادات والقوانين الصادرة محليا ودوليا، بالإضافة إلى ضرورة قيام المصارف العراقية بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

دراسة **(Kavitha & Anuradha, 2016)** : تتناول الدراسة تحليل مكانة وأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع التأمين الهندي، وتقييم الجهود المبذولة من طرف هيئة تنظيم قطاع التأمين في الهند من أجل ترسيخها في القطاع، وأيضًا مختلف مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تقوم بها شركات التأمين الرائدة في الهند منذ سنة 1999.حيث تم الحصول على البيانات من مصادر ثانوية (التقارير السنوية لشركات التأمين، المجلات، المواقع الإلكترونية...)، وتبين الدراسة أن الهند من الدول القليلة التي سنت مراسيم إلزامية تلزم الشركات على اختلاف قطاعها بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وتخصيص جزء من الأرباح لتجسيدها على أرض الواقع، كما عرضت الدراسة الخطوات الواجب اتباعها لتبني المسؤولية الاجتماعية وزيادة وعي شركات التأمين بأهمية المسؤولية الاجتماعية لربحية وأداء المنظمة، وكذا لزيادة مساهمتها في التنمية المستدامة لاقتصاد البلد، مما جعل قاعدة أهدافهاتتوسع من الربحية فقط لتشمل بعد البيئة والمجتمع.

دراسة (**khazalia, 2016**) : والتي اختبرت العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية في قطاعي التأمين والبنوك عبر أوروبا من خلال استخدام Panel data model خلال الفترة (2005 – 2014) على عينة تقدر ب98 بنكا و 40 شركة تأمين، حيث تم الحصول على البيانات من خلال موقع Bloomberg الخاص بشؤون المال والاقتصاد، وخلصت الدراسة إلى تطبيق القطاعين للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية مع وجود أثر قوي للعلاقة على الأداء المالي للقطاعين، غير أنها أعابت عدم وجود معطيات كمية دقيقة جاهزة تسمح بتشجيع البحث في هذا المجال والحصول على نتائج دقيقة.

وفي ظل ندرة الدراسات الأكاديمية التي تسلط الضوء على العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري، وانطلاقا من نتائج الدراسات السابقة والتي أكدت على قوة العلاقة بين المتغيرين ودورها في تحسين أداء شركات التأمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذوي المصلحة، تهدف الدراسة الحالية إلى الوقوف على مدى التزام شركات التأمين الجزائرية

بمبادئ الحوكمة وأثر ذلك على تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية، ثم تحليل النتائج المتحصل عليها بهدف تقديم التوصيات اللازمة التي تخدم قطاع التأمين الجزائري وتراعي خصوصيته في آن واحد، وتتميز هذه الدراسة بكونها شملت أكبر ثلاث شركات رائدة في قطاع التأمين الجزائري، وبالتالي الحصول على نتائج تعكس الواقع بشكل أكبر، وهذا في ظل غياب كلي للإفصاح عن أي بيانات تخص موضوع الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية من طرف شركات القطاع، وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تفسير نتائج الدراسة الميدانية.

أولا: التأصيل النظري لحوكمة الشركات

1. مفهوم حوكمة الشركات: لقد تعددت التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات، فلا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة، بل يوجد عدة تعريفات ومفاهيم وذلك حسب اهتمامات هؤلاء بحيث يدل كل تعريف على وجهة نظر مقدمه، وسنذكر بعضها:

يعرف (Charreaux ,1996, p3) حوكمة الشركات على أنها "كل الآليات التي لها أثر على تحديد صلاحيات مراكز السلطة والتي تؤثر في قرارات المسيرين، وبصيغة أخرى، هي كل الآليات التي تحكم سلوك المسيرين وتحدد مجالهم بشكل تقديري". ويعكس التعريف نظرة الباحث أن حوكمة الشركات وسيلة للحد من انحرافات المسيرين واستغلالهم لمناصبهم من خلال تحديد واجباتهم وحقوقهم بشكل دقيق.

- فيما يعرفها (Roell Becht & Bolton, 2005, p1)، على أنها "أداة تنظيمية و تسييرية تعمل على تجنب وحل مشاكل العمل المشتركة بين المستثمرين وتسوية تضارب المصالح بين مختلف الأطراف في الشركة وهي بالتالي تنظم وتحدد حقوق وواجبات كل الأطراف داخل المؤسسة".ويعكس التعريف أهمية حوكمة الشركات في حل مشاكل الوكالة والحرص على مصالح جميع الأطراف الداخليين والخارجين على السواء.

- أما من جانب الهيئات الدولية، فقد عرفتها لجنة Cadbury البريطانية والتي تعتبر بوابة الاعتراف بحوكمة الشركات كضرورة في مسيرة المؤسسات والأسواق وتعرف حوكمة الشركات على نطاق واسع بأنها "النظام الذي يسيّرالشركات ومن أجل الحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف الفردية والمجتمعية، والهدف هو التوفيق بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع قدر الإمكان ".(Ntim, 2018, p2.))، وعليه فإن حوكمة الشركات تتجاوز الهياكل المؤسسية الداخلية المباشرة لتشمل آليات حوكمة الشركات الخارجية وأصحاب المصلحة.

- وتعرف حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد (: 2009 ص16) على أنها عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية للمؤسسة بواسطته: التعريف بحقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، و تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك، وبصفة عامة فإن فحوى وتدابير ميثاق الحكم الراشد يشكل مرجعا لجميع الأطراف الفاعلة في الشركة..

وتأسيساً على ما سبق نستنتج أن حوكمة الشركات عبارة عن: نظام لتعزيز الرقابة والإدارة وإطار عام لتحديد المسؤوليات والواجبات في الوحدة الاقتصادية بما يعمل على تحسين الأداء وتوفير القوائم المالية الخالية من الغش والأخطاء مما يدعم القرارات الاستثمارية ويجذب المستثمرين.

2. أهذاف حوكمة الشركات: يهدف الاعتماد على آليات الحوكمة من طرف المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق ما يلي: (تلاحمة، 2011، ص20)

- الفصل بين الملكية والإدارة، وتعزيز الرقابة على الأداء وتجسيد العدالة وتحقيق الشفافية والمعاملة المنصفة لكل الأطراف بالمؤسسة.
- الحرص على حقوق المساهمين ومساهمي الأقلية بصفة أخص وإشعارهم بالثقة والأمان، وضبط ومراقبة السلطة المخولة للمسيرين لمنع استغلالها لتحقيق مكاسب غير شرعية تضر بالمؤسسة وأصحاب المصالح.
- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح وجميع التصرفات غير المقبولة ماديا، و أخلاقيا وإداريا.
- تعظيم القيمة السهمية للشركة والقيام بتدعيم تنافسية الشركات في أسواق رأس المال خاصة في ظل حدوث الاندماجات والاستحواذ أو البيع لمستثمر رئيسي.
- تجنب المشاكل المحاسبية والمالية والحد من التلاعبات في البيانات المالية، وتمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.
- إضافة إلى: (بن رجم وصلاح، 2017، ص175)
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقاتها مما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا إلى تعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكارات.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، والعمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات الشركات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان مراجعة ومراجعين مستقلين عن الإدارة التنفيذية.

وكما أشار نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السيد تاماكي خلال مداخلته في منتدى /G20 OECD نيسان 2015 بتركيا، أن مبادئ الحوكمة ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة لخلق الثقة بالأسواق المالية والأعمال التي تعتبر أساسية بالنسبة للشركات الراغبة بالحصول على التمويل طويل الأجل.إذ اعتبر ضعف الالتزام بالحوكمة أحد أهم الأسباب للأزمة المالية 2008.وعليه فالهدف من حوكمة الشركات هو المساعدة في بناء جو من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، والاستقرار المالي ونزاهة العمل، وبالتالي تحقيق النمو المستدام.) اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2017، ص10).

3. أهمية الحوكمة في شركات التأمين: على الرغم من أن التشريعات المختلفة للدول تسعى إلى توفير الأدوات اللازمة لضمان السير الحسن لشركات التأمين، لكن ذلك لم يمنع ظهور العديد من السلبيات المتمثلة في السلوكيات الأخلاقية من جانب أطراف العقد وكذلك العاملين بشركات التأمين والتي تؤثر بشكل

سلبي على صناعة التأمين وأداء الشركات.فكان لا بد من وضع مبادئ للحوكمة خاصة بهذا القطاع من أجلها حل مشاكل الوكالة، حيث تضمن حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس إدارة شركة التأمين، وجودة التقارير المالية، و حماية مصالح المساهمين وتحقيق المعاملة المتساوية لهم، إضافة إلى حماية المؤمن لهم من خلال إصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التأمين على المدى الطويل مما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم.(بن فرحات، 2011، ص ص9 – 10)، وذلك من خلال (IAIS, 2018, p44) :

- إلزام شركات التأمين بإنشاء وتنفيذ إطار عمل لحوكمة الشركات يضمن الإدارة السليمة والحكيمة والإشراف على أعمال شركات التأمين ويحترم ويحمي بشكل مناسب مصالح المؤمن لهم.

- تشجع على تطوير وتنفيذ ومراقبة فعالة للسياسات التي تحدد أهداف شركة التأمين وتدعمها بوضوح.

- تحدد أدوار ومسؤوليات الأطراف المسؤولين عن إدارة ومراقبة شركة التأمين من خلال توضيح الواجبات القانونية والصلاحيات لكل فرد داخل الشركة.

- تحدد المتطلبات المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات والإجراءات بما في ذلك توثيق القرارات الهامة أو المادية.

- توفر ممارسات الأجور السليمة التي تعزز مواءمة سياسات المكافآت مع المصالح الطويلة الأجل لشركات التأمين لتجنب المخاطرة المفرطة.

- تنص على الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها لعدم الامتثال أو ضعف الرقابة أو الضوابط أو الإدارة.

4. مبادئ حوكمة شركات التأمين: تمتاز شركات التأمين عن غيرها من الشركات كونها تنشط في بيئة عالية المخاطرة، مما استوجب قيام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بتقديم تقرير مشترك بهدف وضع مبادئ حوكمة لشركات التأمين تساعدها في التكيف مع بيئتها والاستمرار في أداء وظيفتها على أكمل وجه، وتتمثل في:

(IAIS &OECD, 2009, pp11 - 53)

أ. هيكل الحوكمة: يجب أن يكون هيكل حوكمة شركات التأمين وتنظيمها شفافا أمام أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، ويضمن لهم الرقابة الفعالة ومحاسبة مجلس الإدارة، مع إتاحة الوصول لكافة المعلومات حول الهيكل التنظيمي، الأداء، واللجان المنعقدة وجميع الإجراءات والقرارات المتخذة بكل سهولة.

ب. أصحاب المصالح: ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف خاصة المؤمن لهم كطرف خاص، بحيث يجب أن تضمن شركة التأمين تمثيل مجلس الإدارة لجميع فئات أصحاب المصالح سواء مساهمين، مؤمن لهم أو غيرهم.

ت. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة: تتمثل في المهام والسياسات التي يتوجب على مجلس إدارة شركة التأمين الإشراف والسهر عليها، والتي من أجلها ضمان إدارة سليمة للشركة وسياسة مكافآت توظيف وتسيير كفؤة تضمن عدم تضارب مصالح أطرافها والرقابة على أدائها لتحقيق الأهداف المسطرة.

ث. اللجان المتخصصة: يحرص مجلس الإدارة على وجود لجان تدقيق، حوكمة وإدارة مخاطر منبثقة عنه، تتضمن هذه اللجان المتخصصة أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين، مع ضرورة أخذ مجلس إدارة الشركة بالتوصيات التي تقدمها هذه اللجان.

ج. وظائف الرقابة: تتمثل في أهم السياسات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها شركات التأمين لإدارة ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وتتم بالاستعانة بأطراف أكفاء مؤهلين ذوي خبرة ممثلين في الخبير الإكتواري ولجان التدقيق والمدققين الخارجيين، والذين يتم اختيارهم وفق أسس صارمة وذلك لأهمية دورهم والمسؤوليات التي توكل إليهم من اطّلاع وتدقيق في كل معلومات الشركة.

ح. الإفصاح والشفافية: يتعين على شركات التأمين الإفصاح عن كافة المعلومات النوعية والكمية حول مركزها المالي وأدائها وآلية تعويض المؤمن لهم بشكل دوري لكل أصحاب المصالح.

ثانيا: التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية: تعددت التعاريف التي قدمت للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتمي إليها، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع.في حين يرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات.(عماد الدين أنور، 2010، ص2)، ومن بين هذه التعريفات نورد التالي:

- تعريف المسؤولية الاجتماعية من طرف الهيئات الدولية: تعرف المنظمة الدولية للعمل المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها «مفهوم من خلاله تقوم الشركات بدمج الانشغالات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على أساس طوعي.ولا تعني المسؤولية هنا الوفاء بالمتطلبات القانونية فحسب، بل تتجاوزها إلى الامتثال والاستثمار أكثر في رأس المال البشري والبيئة والعلاقات مع أصحاب المصلحة.,ILO) 2012, p4)، حسب هذا التعريف تدعو المنظمة الدولية للعمل إلى دمج أبعاد المسؤولية الاجتماعية في ثقافة الشركة واستراتيجيتها التسييرية مما سيؤدي لخلق صلة مستدامة بين الشركة والمجتمع الذي تنشط فيه وبالتالي تحقيق مصلحة الجميع، بينما تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية للشركات أنها «الإجراءات التي اتخذتها الشركات لرعاية وتعزيز العلاقة التكافلية التي تربطها ببيئتها التي تنشط فيها.وبطبيعة الحال، تتحمل المجتمعات والحكومات كذلك جانبا من هذا الالتزام بتعزيز هذه العلاقة من خلال توفير خدمات مثل التشريعات الملائمة، والتسيير المناسب، ووضع أنظمة ضريبية عادلة.إذ إنّ التوافق بين الطرفين يساعد على تعزيز مناخ من الثقة المتبادلة والقدرة على التنبؤ مما يسهل ممارسة الأعمال وتعزز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.(OECD, 2011, p7)، ويعكس هذا التعريف المسؤولية المشتركة للشركات والحكومات والهيئات المدنية في خلق بيئة ملائمة تشجع الشركات على تبني المسؤولية الاجتماعية لخلق مجتمع مستدام وشركات مسؤولة، ويطلق مركز المشروعات الدولية

الخاصة مصطلح مواطنة الشركات على «المسؤولية الاجتماعية» انطلاقا من اعتباره الشركات مواطنا داخل البلد له حقوق وواجبات تجاه الوطن وليس فقط هيكل اقتصادي هدفه ربحي بحت، وعليه فإن مفهوم المواطنة الصالحة للشركات يعنى « النظر إلى ما هو أبعد من الأرباح التي تتحقق في المدى القصير، وهو ما يعنى ضرورة الأخذ في الاعتبار حاجات واهتمامات أصحاب المصالح المختلفة، وارتفاع مستوى المعايير الأخلاقية، وخلق بيئة صالحة للتجارة." ويمكن النظر إلى هذا المفهوم على أنه استراتيجية صالحة للاستثمار، الاستثمار في القدرة على مواصلة القيام بالممارسات التجارية.(سوليـــفان وأخرون، د.ط، ص4)

الملاحظ أن معظم التعاريف التي وردت من طرف الهيئات والمنظمات الدولية أجمعت على أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال لا تقتصر على تحقيق الرخاء والازدهار للشركة، لكنها في الوقت نفسه تسهم في خلق مجتمعات أفضل تتسم بحماية حقوق الإنسان وتيسير جهود التنمية في الدول من خلال تبني الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

- تعريف المسؤولية الاجتماعية من طرف الأكاديميين: يرتبط عموما ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مع كتاب Howard Bowen (1953)" المسؤوليات الاجتماعية لرجال الأعمال"، حيث يعتبر هذا الكتاب والتعريف الذي قدمه للمسؤولية الاجتماعية من أبرز الأعمال في هذا المجال خلال فترة الخمسينات، و تعتبر أعماله حجر أساس لأغلب وأهم النقاشات والبحوث حول المسؤولية الاجتماعية لغاية يومنا هذا، ويرى Bowen (1953)أن المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال تتمثل في التزامهم بمتابعة تلك السياسات، و اتخاذ تلك القرارات، واختيار الأنشطة والأعمال التي تتماشى وأهداف وقيم المجتمع» ،(Carroll, 1999, p270) أما Carroll فيرى أن تبني المسؤولية الاجتماعية ليس من شأنه أن يؤدي إلى إهمال أو الإضرار بمصالح أي طرف، فهي تمثل حسبه "التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية نن المنظمات تجاه المجتمع الذي تنشط فيه في وقت معين (Car-roll, Brown,2018,p45) أي الالتزام بالمشاركة في تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين ظروف معيشة أفراده، لكن دون إهمال هدف تطوير الشركة وترقيتها، وفي الاتجاه نفسه قدم Campell تعريفا يحدد الحد الأدنى من المعايير السلوكية للشركة المسؤولة اجتماعيا من وجهة نظره بقوله "أرى الشركات تتصرف بطرق مسؤولة اجتماعيًا إذا فعلت شيئين.أولاً، يجب ألا يفعلوا عن غير قصد أي شيء يمكن أن يضر بأصحاب المصلحة، ثانيًا، إذا تسببت الشركات في إلحاق الضرر بأصحاب المصلحة، فيجب أن تقوم بتصحيحه عند اكتشاف الضرر وقت انتباههم إليه.(Campell, 2007,p 951)

وقد عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات نوعا من الرفض من طرف بعض المفكرين والاقتصاديين ورجال الأعمال خاصة أولئك من أتباع المنهج التساهمي الذي من أولوياته تعظيم الربح وحماية مصالح المساهمين والملاك على وجه أخص، وكان على رأسهم Milton Friedman، فحسب وجهة نظر (Friedman (2007,p178)"هناك مسؤولية اجتماعية واحدة فقط للشركات تكمن في استخدامها لمواردها واستثمارها في الأنشطة التي تضمن لها تعظيم أرباحها، طالما أنها تبقى ملتزمة بقواعد اللعبة، أي في ظل المنافسة الحرة وبعيدا عن الفساد أو الاحتيال"، ويعكس تعريف Friedman النظرة الضيقة تجاه المسؤولية الاجتماعية خلال فترة الستينات، واعتبار المساهمات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات هي مبادرات طوعية من طرفها وغير ملزمة لها على عكس هدف تعظيم الربح الذي يعد الهدف الأعظم والأهم الذي تسعى إليه الشركات وسبب وجودها في الأساس، حيث عارض Friedman وأغلب أتباع النموذج التساهمي بشدة فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات على أساس أنها تفرض عبئا غير عادل ومكلف على المساهمين، واعتبروا أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ينطوي على تحمل تكاليف مقابل نتائج غير مؤكدة إلى حد كبير، كذلك أحد الأسباب التي جعلت Friedman يعارض بشدة المسؤولية الاجتماعية للشركات هو أنه رأى أنها تعظم خطر اختلاس أموال المساهمين من قبل التنفيذيين الانتهازيين تحت غطاء المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل تعزيز وضعهم الاجتماعي الشخصي (Lee, 2008, p55).

أأمام هذا الاختلاف في وجهات النظر، يرى كل من (Blow-field & Frynas) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مصطلح عام يجمع تحت مظلته مجموعة متنوعة من النظريات والممارسات التي تشترك جميعها في فكرة أن الشركات مسؤولة عن تأثيرها على لملمجتمع والبيئة، وليس فقط أمام أصحاب المصالح والقانون (Fry-nas, Yamahaki, 2019,p14)، إذ إنّ وجهات النظر كلها تجتمع في السعي إلى إرساء المصالحة بين المنظمات والبيئة التي تعمل فيها. ويمكن القول أن الغرض المعلن من المسؤولية الاجتماعية للشركات هو التقليل من التنازلات وتعظيم التآزر والتعاضد نتيجة تفاعل الشركة مع البيئة الاقتصادية والمجتمعية والطبيعية التي تنشط فيها.(Popa, 2015, p1280)

2. مزايا تطبيق المسؤولية الاجتماعية: المزايا واضحة، إذ يمكن استخدام هذا المفهوم كأداة فعالة لتحسين العلاقة بين أصحاب الأعمال والمجتمع، إذ يمكن أن يساعد الشركة على تقليل المخاطر التي تواجهها وتحسين مكانتها وزيادة حصتها في السوق وزيادة مبيعاتها وتعريف المستهلكين بعلامتها التجارية بأسلوب أكثر فاعلية، وهكذا ستؤدى الممارسات الأخلاقية إلى رفع أرباح الشركات، فالشركات التي تطبق استراتيجية فعالة لمواطنة الشركات تتمكن من تحسين فرصها في الحصول على رؤوس الأموال، وتحسين وضعها في السوق وتقوية سمعتها، وزيادة ولاء عملائها، وتخفيض المخاطر التجارية، والأهم من ذلك تحقيق مزيد من الأرباح والنمو.(سوليـــفان وآخرون، د.ط، ص7)، ويرى كل من (Porter & Kramer, 2018, p347 - 348)أن تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية يسهم في تبنيها لاستراتيجيات خلق القيمة ويعزز علاقاتها مع أصحاب المصالح على المدى الطويل.الأمر الذي يدفع الشركات للاعتماد على سياسات وممارسات إدارية وتشغيلية من شأنها تحسين قدرتها التنافسية، و ربحتها وموقعها التنافسي. وهو ما سيؤدي إلى تعزيز الموارد والخبرات الفريدة للشركة لخلق قيمة اقتصادية من خلال خلق قيمة اجتماعية.والمساهمة بشكل أكبر في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها.

3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية: سعى العديد من الكتاب

والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد تناول كل منهم تلك الأبعاد من وجهة نظر مختلفة، ونلاحظ أن (Pride & Ferrell) قد حدداها بأربعة أبعاد تمثلت في: (أنور، 2010، ص14).

أ. المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المنظمة صالحة، وتعمل على المساهمة في تنمية وتطوير المجتمع، وتحسين نوعية الحياة.

ب. المسؤولية الأخلاقية: أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية وتلتزم بالأعمال الصحيحة، و أنْ تمتنع عن إيذاء الآخرين.

ت. المسؤولية القانونية: أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، و أنْ تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال المشروعة وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

ث. المسؤولية الاقتصادية: ويقصد بها أنْ تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، و أنْ تحاول جاهدة توفير الأمان الاقتصادي لأصحاب المصلحة.

ثالثا: العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية:

تعتبر حوكمة الشركات وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا.حيث تمكن من توفير إشراف عام وتجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فبينما يعني مفهوم حوكمة الشركات «أن تكون الشركة مسؤولة أمام» أصحاب المصالح، فالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المقابل تعني «مراعاة مصالح جميع الأطراف ذوي المصلحة بالشركة» وكل من الآليتين تستخدمهما الشركات بشكل متزايد لتنظيم عملياتها، حيث تعتبر كل من حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية مفاهيم مرتبطة ببعضها ومتداخلة بشكل معقد، وتعمل على تحديد التفاعل بين المنظمة وبيئتها الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية مع اعتبار كل منهما على نحو مكمل المتطلبات الأساسية للنمو المستدام في بيئة الأعمال قائمة على العولمة والتغير المستمر (Jamali & al, 2008,p 444)، ويتفق أغلب الاقتصاديين على وجود تفاعل متطور بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات، يجعلهما مكملتين لبعضها البعض وترتبطان ارتباطًا وثيقًا بقوى السوق، ويستخدمان كأدوات لتحقيق أهداف بعضهم البعض، وذلك على الرغم من كون المسؤولية الاجتماعية للشركات تطبق بطريقة حرة وغير مقيدة، في حين أن حوكمة الشركات أصبحت ملزمة بقوة التشريعات والمواثيق والقوانين المنظمة للقطاعات في أغلب الدول وتعمل ضمن هياكل واضحة ومتفق عليها (Rahim, , 2013.p21).هذا وتكمن أهمية الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المجال الاجتماعي، لما يترتب عليه زيادة في كفاءة استخدام المؤسسات لمواردها في المجال الاجتماعي وتعظيم قيمتها وتدعيم قدرتها التنافسية، مما يساعدها على التوسع والنمو والاستدامة، إضافة إلى عمل الحوكمة على تهيئة المناخ العام الذي يمكن أفراد الشركة مهما كان مستواهم الإداري من المساهمة في تحقيق التوازن المسؤول بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي في إطار المحافظة على البيئة، أما على المستوى الخارجي فتسعى لتوطيد العلاقة مع كل طرف من أصحاب المصالح وإقناعهم بالمزايا المعنوية والمادية لممارسة المسؤولية الاجتماعية حتى تضمن الدعم لتجسيد الاستراتيجية المعتمدة وإرسائها كثقافة تنظيمية مؤسساتية ومجتمعية (غردي، 2013، ص74).

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية وكما أشارت إليه دراسة (Van den Berghe (Louche, 2005 &هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات كما جاء في مبادئ حوكمة الشركات، وعليه فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين من موظفين ودائنين وعملاء وموردين والجماعات المحلية.وفي السياق نفسه يرى كل من (Young & Thyil, 2014) أن المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا أحد مكونات حوكمة الشركات، وحوكمة الشركات هي الخطوة الأولى والسبيل الأساسي لتبني استراتيجية تسييرية وثقافة تنظيمية مسؤولة اجتماعيا، وعليه فإن مفهوم حوكمة الشركات يتسع في معناه الإداري والاستراتيجي ليشمل الجانب السلوكي الاجتماعي وحماية الأطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه مجتمعها.

رابعا: الدراسة التطبيقية:

1. منهجية الدراسة: استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، فتم عرض أهم الدراسات والأعمال الأدبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وفي المرحلة الثانية تم جمع البيانات الميدانية الخاصة بالدراسة من خلال توزيع استبانة اشتملت على 44 عبارة تتمحور حول مبادئ حوكمة الشركات الستة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية الأربع، ثم تحليلها ومناقشة النتائج المتحصل عليها من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة والتي تتمثل في التعرف إلى: مدى مساهمة تبني مبادئ حوكمة الشركات (متغير مستقل) في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (كمتغير تابع) وذلك في المؤسسات محل الدراسة، واختبار فرضياتها، وصولا إلى النتائج النهائية والتوصيات، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مبادئ حوكمة شركات التأمين الصادرة عن التقرير المشترك للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي تم عرضها سابقا في الجانب النظري، وهذا في ظل غياب مدونة جزائرية تعنى بهذا الموضوع.

2. مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي الإدارات الجهوية لشركات التأمين caat, saa, caar بولاية عنابة بتعداد إجمالي يقدر ب104 موظفين.

2 – 1 – **التعريف بالشركات محل الدراسة:**

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)) : أنشئ الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين في 08 جوان 1963 بغرض ملء الفراغ الذي تسببت فيه الشركات الأجنبية، في 21ماي 1975 تم تكليف هذا الصندوق بتغطية المخاطر الصناعية والحرائق ومخاطر النقل والمسؤولية المدنية ذات الطابع العائلي، وسنة 1988 تم تحويل الشكل القانوني للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCaar، إلى شركة ذات أسهم، وتطبيقا لإلغاء مبدأ التخصص، أصبحت تمارس جميع عمليات التأمين.
- الشركة الجزائرية للتأمينات»CAAT": تأسست في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم رقم 82 – 85، في 24

ديسمبر1989 تم إلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع بذلك من محفظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى. وليتحول اسمها إلى الشركة الجزائرية للتأمينات، وتعرض حاليا مجموعة منتجاتها التأمينية من أجل تغطية الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها زبائنها (أشخاص طبيعيون أو معنويون) سواء في ممتلكاتهم أو في حياتهم الاجتماعية أو المهنية.

- الشركة الوطنية للتأمين (SAA) : تأسست بعد الاستقلال في 12 ديسمبر 1963، وسنة 1989 في إطار الإصلاحات الاقتصادية تم تحويلها إلى شركة عمومية ذات أسهم حيث قامت بتوسيع محفظة نشاطها وهذا بعد إلغاء مبدأ التخصص، وذلك بعد ضم فروع أخرى للتأمين، كالهندسة والنقل بمختلف أنواعه، وتحتل الشركة المكانة الأولى من ناحية الترتيب في القطاع ككل برقم أعمال ينمو بوتيرة متسارعة وبحصة سوقية تقدر ب 24 %.

2 – 2 – **عينة الدراسة**:

تم توزيع الاستبانات خلال الفترة 15/ 7/ 2018 – 10/ 9/ 2018 على عينة طبقية عشوائية تتمثل في الإداريين من المدراء وإطارات ومدراء ماليين ومدققين داخليين بشركات التأمين محل الدراسة، حيث تم توزيع 40 استبانة على مختلف أفراد عينة الدراسة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد 3 استمارات لعدم استيفائها الشروط و3 أخرى لعدم استرجاعها، وبذلك يكون عدد الاستمارات الخاضعة للدراسة 34 استبانة.

وتم استخدام مستوى ثقة (95%) لاختبار صحة الفرضيات وتعميم النتائج.

3 ـ عرض نتائج الدراسة:

3 ـ 1 ـ خصائص عينة الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على الاستمارة كأداة لجمع البيانات، على عينة تميزت بالخصائص التالية:

جدول رقم (1) :

خصائص العينة محل الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	%
المنصب الحالي	مدير مالي	2	5,9
	مدير التدقيق الداخلي	2	5,9
	إطار	30	88,2
الخبرة	أقل من 5 سنوات	5	14,7
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	15	44,1
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	7	20,6
	من 15 سنة فأكثر	7	20,6
ε العينة	34	100%	

3 ـ 2 ـ اختبار صدق وثبات الأداة:

تحقق الباحثان من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال التسيير وحوكمة الشركات بجامعة باجي مختار – عنابة – حيث قدم هؤلاء المحكمون بعض الملاحظات التي تم أخذها بعين الاعتبار ومعالجتها، وبذلك أصبحت الاستبانة تتمتع بالصدق المطلوب أي أنها أصبحت قادرة على قياس ما وضعت لأجله.

جدول رقم (2) :

اختبار ألفا كرونباخ

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	ألفاكرونباخ
هيكل الحوكمة	6	.804
أصحاب المصالح	4	.717
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	4	.715
اللجان المتخصصة	5	.638
التدقيق والرقابة الداخلية	4	.833
الإفصاح والشفافية	4	.780
عبارات حوكمة شركات التأمين	27	.907
م.اتجاه المجتمع	4	.649
م.اتجاهالعملاء	4	.792
م.اتجاه الموظفين	5	.890
م.اتجاه البيئة	4	.905
عبارات المسؤولية الاجتماعية	17	.901
إجمالي عبارات الاستبانة	44	.945

ومن خلال إخضاع أسئلة الاستبانة لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة ألفا كرونباخ من خلال برنامج spss، نلاحظ أن كل نتائج معامل ألفا كرونباخ كانت أكبر من 60 %، إذ أدنى قيمة لألفا كرونباخ تساوي (638.)، وبلغ معامل ألفا كرونباخ الإجمالي للدراسة (0،945) وهذا يدل على أن أبعاد الدراسة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

4 ـ الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

قام الباحثان بحساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات مبادئ حوكمة شركات التأمين وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وإجمالي المتغيرين أخيرا.

واعتمد الباحثان درجات الموافقة حسب مقياس التدرج (ليكارت) التالي:

قيم المتوسط الحسابي	درجة التقدير
[1.00 - 1.80]	منخفض جدا
[1.81 - 2.60]	منخفض
[2.61 - 3.40]	متوسط
[3.41 - 4.20]	مرتفع
[4.21 - 5.00]	مرتفع جدا

4 ـ 1 ـ حوكمة شركات التأمين

من خلال الجدول رقم (3) تشير نتائج الدراسة إلى تبني الشركات محل الدراسة لمبادئ حوكمة شركات التأمين، إذ إنّ إجابات أفراد العينة تشير إلى موافقة مرتفعة على عبارات المبادئ (هيكل الحوكمة، أصحاب المصالح' مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة' اللجان المتخصصة، التدقيق والرقابة الداخلية)، بمتوسط حسابي ينحصر بين (3،7304 و 3.6029)، وانحراف معياري منخفض بين (5070. و 7836.)، وكانت الموافقة على أغلب عبارات هذه المبادئ الخمسة مرتفعة تتراوح بين (4.0588 – 3.5588) تعكس موافقة أفراد العينة على وجود هيكل صلاحيات ومسؤوليات ولوائح تكفل مسائلة الجهات المسؤولة وحفظ حقوق أصحاب المصالح والاعتماد على اللجان التي تضمن فعالية النشاط التأميني لشركات التأمين محل الدراسة.

حيث حقق مبدأ هيكل الحوكمة موافقة عالية (3.7304) وهذا يدل على تبني شركات التأمين محل الدراسة لهيكل مسؤوليات وصلاحيات واضح ولائحة سلوك أخلاقي لنشاطات الشركة مما يضمن الأداء الفعال ومساءلة الأطراف المسؤولة، كذلك الموافقة على المبادئ: أصحاب المصالح ومهام مجلس الإدارة جاءت متقاربة ومرتفعة (3.6618 – 3.6029) لتأكد احترام الشركات محل الدراسة لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح من معاملة متكافئة وحصول على المعلومات اللازمة كذلك الحرص على مصالحهم من خلال انتخاب مجالس إدارة كَفُؤة مؤهلة، كذلك الإجابات حول مبدأي: اللجان المتخصصة والتدقيق والرقابة الداخلية (3.5529 – 3.6471) أكدت على اعتماد الشركات محل الدراسة على الآليات واللجان والأشخاص الأكفاء المتخصصين في العمل التأمينيّ وإدارة المخاطر والذي من شأنه زيادة فاعلية أداء هذه الشركات والقيام بواجباتها على أكمل وجه، و لكن نلاحظ من خلال الجدول أن العبارات التي حققت موافقة متوسطة هي عبارات مبدأ الإفصاح والشفافية (3.1691) التي تنص على الإفصاح عن خطط الشركة وأدائها المالي والأخطار التي تواجهها ونظام حوكمتها بشكل دوري، وكذا العبارات 2 ، 9 ، 14 ، 18 ، 23 والمتعلقة كذلك بشفافية نظام الحوافز والمكافئات والتوظيف وإجراءات انتخاب مجالس الإدارة والتي تعكس شفافية تطبيق المبادئ السابقة، وهذا راجع إلى ضعف الشفافية والإفصاح في أغلب القطاع الاقتصادي الجزائري وليس فقط شركات التأمين نتيجة غياب القوانين والتشريعات التي تجبر الشركات على الإفصاح الدوري عن المعلومات اللازمة، مما جعل شركات التأمين محل الدراسة تتغاضى عن تطبيق هذا المبدأ بشكل خاص، الأمر الذي يشجع بشكل مباشر على الفساد الإداري.وإجمالا نستنتج أن أفراد العينة يتفقون على أن الشركات محل الدراسة تطبق مبادئ حوكمة شركات التأمين بموافقة مرتفعة (3،5730).

جدول رقم (3) :

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير حوكمة شركات التأمين

العبارة	نص العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تحرص شركتكم على الفصل بين المهام الرئيسية في شركتكم.	4.0588	.73613	مرتفعة
2	يتصف نظام المكافآت والحوافز في شركتكم بالوضوح والشفافية.	3.4118	1.15778	مرتفعة
3	يمتاز هيكل الصلاحيات والمسؤوليات في شركتكم بالوضوح.	3.6471	1.04105	مرتفعة
4	تلتزم الشركة بوضع وتطوير لائحة خاصة بقواعد السلوك المهني ضمان القيام بأنشطة الشركة بطريقة أخلاقية وعادلة.	3.6765	1.00666	مرتفعة
5	تضمن الأنظمة والسياسات الداخلية لشركتكم مساءلة الإدارة العليا من طرف مجلس الإدارة.	3.8235	.79661	مرتفعة
6	تقع المسؤولية النهائية عن الأداء والسلوكيات على مجلس الادارة.	3.7647	.88963	مرتفعة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لهيكل الحوكمة.	3.7304	.67422	مرتفعة
7	تحترم إدارة شركتكم حقوق أصحاب المصالح المحددة بموجب اللوائح والقوانين المعتمدة.	3.9118	.86577	مرتفعة
8	تحرص إدارة شركتكم على حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات اللازمة والهامة في الوقت المناسب.	3.5882	.95719	مرتفعة
9	تكفل إدارة شركتكم وضع نظم ولوائح توظيف عادلة تنظم عملية تعيين الموظفين وترقيتهم.	3.2353	1.10258	متوسطة
10	تكفل إدارة شركتكم سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.	3.9118	.71213	مرتفعة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لأصحاب المصالح.	3.6618	.67667	مرتفعة
11	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.	3.9118	.75348	مرتفعة
12	يأخذ مجلس الإدارة بعين الاعتبار اهتمامات أصحاب المصالح.	3.6765	.76755	مرتفعة
13	يتوفر أعضاء مجلس الإدارة على الكفاءات والمؤهلات اللازمة لممارسة مهامه.	3.5588	.92740	مرتفعة
14	تتصف إجراءات انتخاب مجلس الإدارة بشركتكم بالموضوعية والشفافية.	3.2647	1.02422	متوسطة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.	3.6029	.64290	مرتفعة

العبارة	نص العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
15	يحرص مجلس الإدارة بشركتكم على وجود لجنة تدقيق منبثقة عنه.	3.7353	.70962	مرتفعة
16	يحرص مجلس الإدارة بشركتكم على وجود لجنة حوكمة منبثقة عنه.	3.6176	.88813	مرتفعة
17	يحرص مجلس الإدارة بشركتكم على وجود لجنة إدارة مخاطر منبثقة عنه.	3.6176	.73915	مرتفعة
18	تتضمن اللجان المتخصصة في شركتكم أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين.	3.1765	.86936	متوسطة
19	يأخذ مجلس الإدارة بشركتكم بالتوصيات التي تقدمها هذه اللجان.	3.6176	.69695	مرتفعة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) للجان المتخصصة.	3.5529	.50706	مرتفعة
20	يحظى قسم التدقيق الداخلي بأهمية في شركتكم.	3.8824	.84440	مرتفعة
21	يلتزم مجلس الإدارة بشركتكم بتعيين خبير إكتواري مستقل و كفُؤ.	3.6176	1.01548	مرتفعة
22	يمثل تعيين مدقق خارجي أحد التزامات مجلس الإدارة بشركتكم.	3.6176	1.04489	مرتفعة
23	يتواصل الخبير الإكتواري والمدقق الخارجي في شركتكم بلجنة التدقيق ومجلس الإدارة بسهولة وفي الوقت المناسب.	3.4706	.86112	مرتفعة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) للتدقيق والرقابة الداخلية.	3.6471	.78363	مرتفعة
24	تقوم شركتكم بالإفصاح عن خططها المستقبلية والقرارات الجوهرية السنوية.	2.9706	1.02942	متوسطة
25	تتضمن المعلومات المفصح عنها معلومات كمية ونوعية عن المركز المالي والأداء المالي والأخطار التي تواجهها.	3.0882	.79268	متوسطة
26	تتسم المعلومات المفصح عنها من طرف شركتكم بالخصائص النوعية المنصوص عليها.	3.4706	.89562	مرتفعة
27	يلتزم مجلس الإدارة في شركتكم بالإفصاح بشكل خاص عن مدى تطبيق قواعد حوكمة شركات ومدى الالتزام بها.	3.1471	.82139	متوسطة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) للإفصاح والشفافية.	3.1691	.69008	متوسطة
	القيمة الكلية لمحور حوكمة شركات التأمين	3,5730	0,48490	مرتفعة

4 ـ 2 ـ المسؤولية الاجتماعية

تشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (4) أعلاه أن متوسط المحور الثاني 3،4048 يقع في المجال (3.21 – 4.20) موافقة متوسطة، وبمعدلات انحراف منخفضة وهذا يشير إلى أن هذه المصطلحات كانت واضحة لعينة الدراسة، وتشير أيضًا إلى أن معظم أعضاء العينة تؤكد أن الشركات محل الدراسة تعمل على تجسيد كل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لكن بشكل متوسط، لكن كذلك بشكل متباين من بعد لآخر وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال المتوسطات الفرعية، إذ يعد بعد المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة الأقل تطبيقا بمتوسط حسابي (3،2206)، وأعلى متوسط حسابي حققه بعد المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (3،6029) وذلك من خلال العلاقة الطيبة التي تربط هذه الشركات مع عملائها كونها شركات رائدة قطاع التأمين الجزائري وتسعى بشكل مستمر إلى توسيع حصتها السوقية من خلال تقديم أفضل الخدمات لعملائها الحاليين، لكنها في المقابل لا تلتزم باتفاقياتها مع عملائها بشكل كبير (3.1765) كما لا تسعى لبذل جهد كبير من أجل التعريف بخدماتها وكسب عملاء جدد، ويعود هذا إلى كونها شركات حكومية تسير بطريقة تقليدية إذ يتم إهمال الجانب التسويقي.

يليه بعد المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين بمتوسط حسابي (3،4706) ؛ أي يقع ضمن مجال موافقة مرتفعة ويعود ذلك إلى سعي الشركات لتوفير الرعاية الصحية والطبية والاجتماعية لموظفيها من خلال وضع أنظمة تقاعد عادلة للتقاعد والضمان الاجتماعي والتعويضات والاعانات، وهو ما يفرضه قانون العمل الجزائري بشكل صارم مدعوما بالنصوص التشريعية، إضافة إلى الحق في الاستفادة من برامج ودورات تكوينية وتدريبية لزيادة مهارات العاملين، في المقابل نجد موافقة متوسطة على عبارتي الاعتراف بعمل النقابات العمالية وفرص متكافئة لعامليها من جانب الترقيات والمكافآت وهو حال أغلب الشركات الجزائرية في ظل تقاعس النقابات العمالية عن القيام بدورها وقوفها إلى جانب أرباب العمل، مما ترتب عنه إضرابات مستمرة في أغلب القطاعات الإنتاجية والخدمية في الجزائر للتنديد بسياسات الأجور والتشغيل المعتمدة.

أما بعدا المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع فكانا الأقل تبنيا بموافقة متوسطة على الرغم من توافق رسالة الشركات وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع واعتمادهم على أنظمة صارمة لمحاربة الفساد إلا أن ذلك يعتبر غير كاف، الأمر الذي يعكس ضعف مساهمة شركات التأمين الجزائرية في عملية التنمية الاجتماعية والبيئية نتيجة غياب أي فلسفة واضحة لقيام هذه الشركات بدورها الاجتماعي.وكنتيجة تشير القيمة الكلية لمحور المسؤولية الاجتماعية إلى تبنى الشركات محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل متوسط.

جدول رقم (4) :

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير المسؤولية الاجتماعية

العبارة	نص العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تتوافق رسالة شركتكم وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع.	3.7647	.92307	مرتفعة
2	تساهم شركتكم في إنجاز المشاريع التنموية الأساسية للمجتمع من مدارس وطرق ومستشفيات وبرامج إسكان وغيرها من المشاريع.	2.9706	.99955	متوسطة
3	تمتلك شركتكم نظاما صارما لمحاربة الفساد الإداري بشتى أنواعه.	3.5882	1.07640	مرتفعة
4	توفر شركتكم مناصب شغل لذوي الاحتياجات الخاصة.	2.9118	.99598	متوسطة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لبعد المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.	3.3088	.63083	متوسطة
5	تلتزم شركتكم بتنفيذ الاتفاقيات التي تبرمها مع العملاء.	3.1765	.72883	متوسطة
6	تهتم شركتكم بإقامة علاقات طيبة مع عملائها.	3.4118	1.00666	مرتفعة
7	تقدم شركتكم أفضل الخدمات التي تلبي رغبات واحتياجات العملاء.	3.6765	1.07971	مرتفعة
8	تقوم شركتكم بإعداد برامج إعلامية تعرف العملاء بخصائص الخدمة وطرق ومجالات استخدامها.	3.2647	.95393	متوسطة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لبعد المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.	3,6029	0,74650	مرتفعة
9	توفر شركتكم فرص متكافئة لعامليها من جانب الترقيات والمكافآت في مختلف مجالات الوظيفة.	3.1765	1.05803	متوسطة
10	توفر شركتكم برامج ودورات تكوينية وتدريبية لزيادة مهارات العاملين.	3.4118	1.45888	مرتفعة
11	تحرص إدارة شركتكم على وضع أنظمة عادلة للتقاعد والضمان الاجتماعي والتعويضات و الإعلانات في حالة التوقف عن العمل بسبب الإصابة أو الوفاة.	3.6765	1.06517	مرتفعة
12	تتبنى إدارة شركتكم مبدأ الاعتراف بعمل النقابات العمالية.	3.2647	1.10943	متوسطة
13	تلتزم شركتكم بالقوانين التي تسعى لتوفير الرعاية الصحية والطبية للعمال.	3.8235	.93649	مرتفعة
	القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لبعد المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.	3,4706	.94949	مرتفعة
14	تتبنى شركتكم حماية البيئة كأحد قيمها الأساسية.	3.1765	.96830	متوسطة
15	تربط شركتكم دوما أدائها البيئي برسالتها ورؤيتها.	3.1471	.92548	متوسطة
16	تتبع شركتكم أساليب حديثة في تقديم خدمات بطريقة تكفل تقليل الأخطار البيئية.	3.3824	.85333	متوسطة
17	ترافق شركتكم الجمعيات والهيئات المحلية في تسطير برامج لحماية البيئة والمجتمع.	3.1765	.96830	متوسطة
القيمة الكلية (للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لبعد المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.		3.2206	.82058	متوسطة
	القيمة الكلية لمحور المسؤولية الاجتماعية.	3,4048	632180	متوسطة

5 ـ عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات بواسطة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

- وتحليل التباين ANOVA، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (5) نستنتج ما يلي:
- بينت النتائج أن مستوى دلالة ل (F) تساوي 00. إذ بلغت قيمته 62،476، وبالتالي ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة.
- معامل الارتباط R يساوي (813.) أي وجود علاقة طردية قوية جدا بين حوكمة شركات التأمين محل الدراسة والمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية (05. = α).

معامل التحديد R^2 يساوي (661.) وهذا يعني أن المتغير المستقل: مبادئ حوكمة شركات التأمين يفسر ما نسبته 66،1 %

من التغير الحاصل في المتغير التابع المسؤولية الاجتماعية.أما

- النسبة الباقية فتعزى لمتغيرات أخرى لم يشملها النموذج.

معامل الانحدار B في الجدول رقم (6) والذي يساوي 1،060

والذي يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين إذ كلما زاد تبني شركات التأمين لمبادئ الحوكمة ارتفع مستوى تطبيق أبعادالمسؤوليةالاجتماعية.

الجدول رقم (5) :

نتائج اختبار الانحدار المتعدد واختبار تحليل التباين ANOVA بين حوكمة شركات التأمين والمسؤولية الاجتماعية

المتغيرات الثانوية المستقلة	معامل الانحدار B	معامل β	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار (t) للنموذج قيمة (t)	اختبار (t) للنموذج sig	قيمة F	Sig	المتغير التابعy
هيكل الحوكمة	.260	1.780			1.780	.086 1,780			
أصحاب المصالح	.148	0.944			.944	.353			
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	.220	1.332	0.813	0.661	1,332	.194	62,476	.00	المسؤولية الاجتماعية
اللجان المتخصصة	- .029	-0.157			- .157	.876			
التدقيق والرقابة الداخلية	.162	1.353			1,353	.187			
الإفصاح والشفافية	.263	2.465			2,465	.020			

جدول رقم (6) :

نتائج اختبار الانحدار البسيط واختبار تحليل التباين ANOVA بين حوكمة شركات التأمين والمسؤولية الاجتماعية

	المسؤولية الاجتماعية y					
حوكمة شركات التأمين x	معامل الانحدار B	معامل β	قيمة (t)	Sig	قيمة F	sig
	- .383 1,060	.813	- .793 7,904	.434 .00	62,476	.00

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي من الجدول (6) ثباث صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، كما بينت النتائج صلاحية النموذج للتنبؤ؛ كون أن مستوى دلالة ل (F) تساوي 00. ومنه قبول الفرضية الرئيسية التي استندت إليها الدراسة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين وتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية.ويؤكد هذا النموذج أن حوكمة الشركات تفسر ما نسبته 66% من التغير الحاصل في تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات العينة ومع ذلك، إذا نظرنا إلى مستوى دلالة معنوية T في الجدول رقم (5)، نجد أن هذا التأثير يرجع إلى مبدأ الإفصاح والشفافية، بقيمة 2،465 عند مستوى دلالة 02. وهي أقل من (α =.05)، بينما لا تؤثر المبادئ الأخرى على تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية كون مستوى دلالتها أكبر من α =.05.

الإجابة على فرضيات الدراسة:

1. من خلال الجدول رقم (5) واختبار T - test نستنتج ما يلي:

2. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمبدأ هيكل الحوكمة عند مستوى معنوية (α =.05) حيث كان مستوى الدلالة (086.) وبالتالي رفض الفرضية الفرعية الأولى.

3. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمبدأ أصحاب المصالح عند مستوى معنوية (α =.05) حيث كان مستوى الدلالة (353.) وبالتالي رفض الفرضية الفرعية الثانية.

4. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمبدأ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة عند مستوى معنوية (α =.05) حيث كان مستوى الدلالة (194.) وبالتالي رفض الفرضية الفرعية الثالثة «

5. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمبدأ اللجان المتخصصة عند مستوى معنوية (α =.05) حيث كان مستوى الدلالة (876.) وبالتالي رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمبدأ التدقيق والرقابة الداخلية عند مستوى معنوية (α =.05) حيث كان مستوى الدلالة (187.) وبالتالي رفض الفرضية الفرعية الخامسة.

6. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية (α =.05) حيث مستوى الدلالة (020.) أقل من (α =.05) وبالتالي قبول الفرضية الفرعية السادسة.

وبناء على نتائج الجدول رقم (6) يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط لأثر تبني مبادئ حوكمة شركات التأمين الجزائرية على تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية (α =.05) كما يلي:

$$Y= B0+ B1\ X$$

$$Y= - 0,383 +1,060X$$

X: تبني مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

Y: تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

وتمثل هذه المعادلة أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة على تحقيق

أبعاد المسؤولية الاجتماعية في شركات التأمين الجزائرية بواسطة معامل β والذي بلغت قيمته 813.، غير أن الدراسة أثبتت أن هذا الأثر راجع إلى مبدأ الإفصاح والشفافية فقط دون باقي المبادئ، ويعود هذا إلى طبيعة نشاط هذه الشركات القائم على تقديم منتج تأميني وكسب ثقة المؤمن لهم من خلال اطلاعهم على كافة المعلومات اللازمة وإقناعهم بحرص الشركة على مصلحتهم كأولوية لها، أما غياب أي أثر لباقي المبادئ فيعود إلى كون باقي المبادئ تركز على طريقة التسيير وتنظيم مسؤوليات وحقوق الأطراف الداخلية للشركات بشكل أكبر، وبالتالي أثر غير مباشر على باقي أصحاب المصالح من عملاء ومجتمع مدني، في حين أن مبدأ الإفصاح والشفافية فله أثر مباشر وقوي على أصحاب المصالح الخارجيين من عملاء ومجتمع مدني وجهات عمومية كون هذا المبدأ يرتكز على تزويدهم بكافة المعلومات اللازمة في الوقت المناسب كون نشاط التأمين قائما على ثقة العميل في الشركة من أجل تقديم أفضل خدمة له، وهو نفس ما توصلت له دراسة Van Louche, 2005) den Berghe &)والتي تطرقت لأهمية مبدأ الإفصاح والذي اعتبرته أهم المبادئ أثرا في بناء علاقة متينة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في شركات التأمين عبر العالم، كما نستنتج من خلال هذه الدراسة أن شركات التأمين الجزائرية محل الدراسة تولي أهمية أقل لأصحاب المصالح والمسؤولية الاجتماعية مقارنة بالشركات العالمية، وخاصة البعدين البيئي والمجتمعي وهي النتيجة التي توصلت لها دراسة كل من (مقدم، 2014) و (Scholtens, 2009). وهذا راجع إلى غياب رؤية واضحة واستراتيجية متبعة من أجلها ترسيخ المسؤولية الاجتماعية في الثقافية التنظيمية للشركات الجزائرية عموما خاصة في السنوات الأخيرة في ظل النقص الفادح للمبادرات التوعوية حول أهمية المسؤولية الاجتماعية والحوكمة في قطاع الأعمال خاصة الجزائري الذي في أمس الحاجة لمنهج إدارة حديث وصارم يخرج الشركات الجزائرية من دوامة المركزية والفساد.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي كما يلي:

1. بينت الدراسة أنّ تبني شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة شركات التأمين بموافقة مرتفعة، وهذا راجع إلى الموافقة المرتفعة على أغلب المبادئ (هيكل الحوكمة، أصحاب المصالح، مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، اللجان المتخصصة، التدقيق والرقابة الداخلية)، في حين أن مبدأ الإفصاح والشفافية كان الأقل تبنيا بموافقة متوسطة.

- تبني متوسط لأبعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف شركات التأمين الجزائرية، وهذا راجع إلى التبني المتوسط لبعدي المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، تجاه البيئة، في حين حقق بعدا المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، و تجاه العملاء موافقة مرتفعة، ويعزى هذا إلى المراسيم والمواثيق وقوانين العمل التي تحمي حقوق العملاء والموظفين، في ظل تجاهل شركات التأمين والمؤسسات الجزائرية عموما للمبادرات والقوانين التي تدعو لحماية البيئة والمشاركة الفعالة في بناء مجتمع مستدام وهي إلى حد بعيد النتائج نفسها التي توصلت إليها دراسات كل من (Obalola, 2008) ودراسة (مقدم، 2014)، إذ لايزال ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية خاصة تجاه المجتمع والبيئة على أنهاالتفاتة خيرية طوعية ليس أكثر.

- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحوكمة شركات التأمين على تحقيق المسؤولية الاجتماعية، إذ يؤكد هذا النموذج أن حوكمة شركات التأمين تفسر ما نسبته 66% من التغير الحاصل في تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية لشركات العينة، وبالتالي قبول الفرضية الأساسية " يساهم تبني مبادئ حوكمة الشركات في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري».

- معامل الارتباط R يساوي (813.) يؤكد وجود علاقة طردية قوية جدا بين حوكمة شركات التأمين والمسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية (α =.05).

- تبين الدراسة أن أثر حوكمة الشركات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية يعزى إلى مبدأ الإفصاح والشفافية، بقيمة 2،465 عند مستوى دلالة 02. وهي أقل من (α =.05)، وعليه قبول الفرضية الفرعية السادسة « يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمينات الجزائري «، ورفض الفرضيات الفرعية الخمسة الأخرى.

- من خلال نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة يتضح أن مبدأ الإفصاح والشفافية هو همزة الوصل بين الشركات وأصحاب المصلحة فيها سواءكانوا داخليين أو خارجيين خاصة بالنسبة لشركات التأمين وخصوصية نشاطها وضرورة المحافظة على سمعتها وعلاقتها مع أطراف المصالح فيها في أحسن صورة بشكل دائم، وذلك من خلال إتاحتهم وبصفة عادلة ومتساوية فرصة ممارسة حقوقهم وواجباتهم اتجاه الشركة، والتعرف على وضعيتها بشكل مستمر ووضعها تحت المراقبة والمساءلة بشكل مستمر، وبالتالي التأثير في قرارات الشركة ومحاسبتها وإلزامها بتبني أسلوب تسيير رشيد يخدم مصالح الجميع ويضمن تطور واستدامة الشركة وكذا مشاركتها في عملية التنمية.

التوصيات:

بناءعلى نتائج الدراسة يوصي الباحثان بـ:

1. العمل على زيادة وعي شركات التأمين الجزائرية ونشر ثقافة الحوكمة من خلال عقد الورشات والمؤتمرات لشرح طرق تبنيها في قطاع التأمين وأهميتها، خاصة على مستوى الشركات والجامعات في ظل فتح شعب جامعية تدرس هذا التخصص.

2. مراجعة شاملة للنظم والقوانين السارية، وإقرار مجموعة أخرى جديدة وعصرية تعمل على تحقيق مبادئ الحوكمة من خلال استنادها إلى أسس وقواعد الشفافية والنزاهة، بهدف خلق مرجعية قانونية موحدة لشركات التأمين الجزائرية.والاستفادة من خلال تجارب الدول، ففي سوريا ومنذ عام 2009 تصدر سنويا عن هيئة الأوراق والأسواق المالية تقارير حوكمة الشركات والتي تبين مدى التزام الشركات الخاضعة للهيئة بتطبيق قواعد الحوكمة، (كسار وأومري، 2018، ص105).

3. الإسراع في وضع ميثاق حوكمة مرن ملزم لجميع شركات القطاع ومعاقبة الشركات المخالفة بصرامة، وضرورة إصدار لوائح ومنشورات داخلية تعرف الموظفين بموضوع حوكمة الشركات.

4. إلزام شركات التأمين بالإفصاح الدوري عن هيكلها التنظيمي، و آليات تعويضها، و أنشطتها، و سياسات التوظيف والترقية، و استراتيجياتها وأدائها خاصة المجتمعي والبيئي من خلال نشر تقارير دورية عبر مواقعها الإلكترونية توضح مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة كما هو معمول به في جميع الشركات العالمية.

5. تنمية وتأهيل الإطارات في مجال إدارة المخاطر والتدقيق وحوكمة الشركات بهدف تطبيق أفضل وتحقيق النتائج المرجوة.

6. تعيين مدققين داخليين أكفاء، يتوفر فيهم المؤهل العلمي في مجال المحاسبة والتدقيق والمعايير الدولية وأخلاق المهنة، للتأكد من موثوقية التقارير ومدى التزام شركات التأمين بالقوانين والتعليمات، وإشراكهم في إعداد هيكل التعويضات.

7. تأسيس المزيد من اللجان الخاصة بالرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي وتفعيل دورها داخل شركات التأمين وتوسيع صلاحياتها وإشراكها بشكل فعال في عملية اتخاذ القرار.

8. تكثيف المبادرات الرامية إلى تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودمجها في استراتيجية شركات التأمين الجزائري من خلال الإلزام بتبني معيار المسؤولية المجتمعية آيزو 26000، لتعزيز تطبيق البعد المجتمعي والبيئي إضافة لباقي الأبعاد، كبداية لخلق ثقافة مؤسسية مسؤولة وواعية بدور شركات التأمين في المساهمة في بناء نظام مالي مستقر.

الهوامش:

1. Charreaux, G,Vers une théorie du gouvernement des entreprises. le gouvernement des entreprises: corporate governance, théories and faits, economica, 1997, p 425.

2. - Marco Becht, Patrick Bolton, Ailsa Röell, Corporate Governance and Control, working paper for the European corporate governance institute, 2005, P1.

3. Ntim, C. G, Defining Corporate Governance: Shareholder Versus Stakeholder Models, in “Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy and Governance”, Springer, USA,2018, p1.

4. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، ص16.

5. خالد إبراهيم تلاحمة، حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين النظرية والتطبيق، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد3، 2011، ص20.

6. صلاح سعاد وبن رجم محمد خميسي، قياس مدى التزام البنوك الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد 8، 2017، ص. 175

7. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، دليل إرشادي لقواعد حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، 2017، ص10.

8. بن فرحات ساعد، بعض مبادئ وآليات الحوكمة وشركات التأمين، مداخلة مقدمة خلال ندوة حول ”مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25 – 26 أبريل، 2011، ص ص 9 – 10.

9. International Association of Insurance Supervisors (IAIS) , Insurance Core Principles, 2018 , p44.

10. International Association of Insurance Supervisors Organization for Economic Co - operation and Development, Issues Paper on Corporate Governance, 2009, pp 11 - 53.

11. أنور محمد عماد الدين نورا، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، دراسة مقدمة الى مركز المديرين المصري، مسابقة الابحاث السنوية، 2010، ص2.

12. International Labour Organization (ILO) , International Instruments and Corporate Social Responsibility A Booklet to Accompany Training on Promoting labour standards through Corporate Social Responsibility. 2012, P4.

13. Organization For Economic Co - Operation and Development. (2011) , Corporate responsibility private initiatives and public goals, 2011, p7.

14. سوليفان جون د، شكولنيكوف ألكسندر، ليتشمان جوش، مواطنة الشركات مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، (د. ت)، ص4.

15. Carroll, A. B. , Corporate social responsibility: evolution of a definitional construct, business & society, 38 (3) , 268 - 295,1999, p270.

16. Carroll, A. B. , & Brown, J. A, Corporate social responsibility: A review of current concepts, research, and issues. In Corporate Social Responsibility (pp. 39 - 69). Emerald Publishing Limited, (pp. 39 - 69) , 2018, p 45.

17. Campbell, J. L, Why Would Corporations Behave In Socially Responsible Ways? An Institutional Theory of Corporate Social Responsibility. Academy Of Management Review, 32 (3) , (946 - 967) , 2007, P951.

18. Friedman, M, The social responsibility of business is to increase its profits. In Corporate ethics and corporate governance (pp. 173 - 178). Springer, Berlin, Heidelberg, 2007, p178.

19. Lee, M. D. P, A review of the theories of corporate social responsibility: Its evolutionary path and the road ahead. International journal of management re-

views, 10 (1) , 53 - 73. 2008, P55.

20. Frynas, J. G. , & Yamahaki, C, Corporate Social Responsibility: An Outline of Key Concepts, Trends, and Theories. In Practicing CSR in the Middle East (pp. 11 - 37). Palgrave Macmillan, Cham, 2019, p14.

21. Popa, R. A. The Corporate Social Responsibility Practices In The Context Of Sustainable Development. The Case Of Romania. Procedia Economics And Finance, 23, (1279 - 1285) , 2015, p1280.

22. سوليفان جون د وآخرون، مواطنة الشركات مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال، ص7.

23. Porter, M. E. , & Kramer, M. R, Creating shared value. In Managing sustainable business (pp. 327 - 350). Springer, Dordrecht. 2019, pp347 - 348.

24. أنور محمد عماد الدين نورا. المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ص14.

25. Jamali, D. , Safieddine, A. M. , & Rabbath, M. , Corporate governance and corporate social responsibility synergies and interrelationships. Corporate Governance: An International Review, 16 (5) , 443 - 459, 2008, p 444.

26. Rahim, M. M, Legal regulation of corporate social responsibility: A meta - regulation approach of law for raising CSR in a weak economy. Springer Science & Business Media, 2013, p21.

27. غردي محمد. دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، 2013، ص74.

28. فراس مروان كسار وخالد محمد أومري، أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث، العدد 10، 2018، ص105.

المراجع:

المراجع العربية:

- الزحيم علاء جميل مكط (2015). دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 1.
- أنور محمد عماد الدين نورا ((2010. المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمةالاقتصادية العالمية، دراسة مقدمة إلى مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية.
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (2017)، حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، دليل إرشادي لقواعد حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية.
- بن فرحات ساعد (2011). بعض مبادئ وآليات الحوكمة وشركات التأمين، مداخلة مقدمة خلال ندوة حول «مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25 – 26 أبريل.
- تلاحمة خالد إبراهيم (2011). حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين النظرية والتطبيق، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 3.
- سوليفان جون د، شكولنيكوف ألكسندر، ليتشمان جوش (د. ت). مواطنة الشركات مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- صلاح سعاد وبن رجم محمد خميسي (2017)، قياس مدى التزام البنوك الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد 8.
- غردي محمد (2013). دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09.
- فراس مروان كسار وخالد محمد أومري (2018)، أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث، العدد 10.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة (2004). مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات.
- مقدم وهيبة (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر (2009).

Translated References

المراجع العربية المترجمة

- *Mukt, J. A. (2015). The Role of Corporate Governance Mechanisms in Controlling the Costs of Social Responsibility, AL - Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Vol. 17 No. 1.*
- *Anwar, N. M. E. (2010). Corporate Social Responsibility in Light of the Global Economic Crisis, a study presented to the Egyptian Center of Directors, annual research competition.*
- *Union of Arab Securities Authorities (2017) , Corporate Governance in the Arab Financial markets, a guide for the rules of corporate governance in Arab financial markets.*
- *Benferhat, S. (2011). Some Principles and Mechanisms of Governance and Insurance Companies, a communication presented during national forum about Traditional and Takaful Insurance Institutions between theoretical foundations and applied experience, April 25 - 26.*
- *Talahma, k. I. (2011). Corporate Governance in Palestine, Theory and Practice, the Jordanian Journal of Law and Political Sciences, Vol. 4, No. 3.*
- *Sullivan, J. A. , Ikonnikov, J. Corporate Citizenship, the Concept of Citizenship and its Applications in Business, CIPE.*
- *Gherdi, M. (2013). The role of the governance principles in promoting the social responsibility of economic institutions, the new economy journal, Vol. 01, No. 9.*
- *Kassar, M. F. , Omari, K. M. (2018). The Impact of Compliance with Corporate Governance Rules in Reducing Profit Management Practices, Journal of Al - Quds Open University*

Faculty of economics and administration, Masaryk university, Czech Republic.

- *Ntim, C. G. (2018). Defining Corporate Governance: Shareholder Versus Stakeholder Models, in "Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy and Governance", Springer, USA.*
- *Obalola, M. (2008). Beyond Philanthropy: Corporate Social Responsibility In The Nigerian Insurance Industry. Social Responsibility Journal, 4 (4) , 538 - 548.*
- *Organization for Economic Co - Operation and Development. (2011) , Corporate responsibility private initiatives and public goals.*
- *Popa, R. A. (2015). The Corporate Social Responsibility Practices in the Context of Sustainable Development. The Case of Romania. Procedia Economics And Finance, 23, 1279 - 1285.*
- *Porter, M. E. , & Kramer, M. R. (2019). Creating shared value. In managing sustainable business (pp. 327 - 350). Springer, Dordrecht.*
- *Rahim, M. M. (2013). Legal regulation of corporate social responsibility: A meta - regulation approach of law for raising CSR in a weak economy. Springer Science & Business Media.*
- *Scholtens, B. (2011). Corporate social responsibility in the international insurance industry. Sustainable Development, 19 (2) , 143 - 156. The committee on the Financial Aspect of Corporate Governance. (1992). The code of best practice, London.*
- *Van den Berghe, L. , Louche, C. (2005). The link between corporate governance and corporate social responsibility in insurance. The Geneva papers on risk and insurance - issues and practice, 30 (3) , 425 - 442.*
- *Young, S. , & Thyil, V. (2014). Corporate Social Responsibility and Corporate Governance: Role of Context In International Settings. Journal of Business Ethics, 122 (1) , 1 - 24.*

for Administrative & Economic Research, Vol. 03, No. 10.

- *CIPE (2004) , OECD Principles on Corporate Governance.*
- *Mokadem, W. (2014). Assessment of the responsiveness of Algerian business organizations to social responsibility, a study applied to a sample of institutions in western Algeria, PhD thesis in management sciences, University of Oran, Algeria.*
- *Charter of good governance of the institution in Algeria (2009).*
- *Markets, Guidelines on Code of Corporate Governance for Listed Companies in the Arab Financial Markets.*

English and French references:

- *Becht, M. , Bolton, P. , & Röell, A. (2003). Corporate governance and control. In Handbook of the Economics of Finance (Vol. 1, pp. 1 - 109). Elsevier.*
- *Campbell, J. L. (2007). Why Would Corporations Behave In Socially Responsible Ways? An Institutional Theory of Corporate Social Responsibility. Academy Of Management Review, 32 (3) , 946 - 967, P951.*
- *Carroll, A. B. (1999). Corporate Social Responsibility: evolution of a definitional construct. business & society, 38 (3) , 268 - 295.*
- *Carroll, A. B. , & Brown, J. A. (2018). Corporate social responsibility: A review of current concepts, research, and issues. In Corporate Social Responsibility, Emerald Publishing Limited, (pp. 39 - 69).*
- *Charreaux, G. (1997). Vers une théorie du gouvernement des entreprises. le gouvernement des entreprises: corporate governance, théories and faits, economica, 421 - 469.*
- *European Commission. (2011). A renewed EU strategy 2011 - 14 for corporate social responsibility, communication from the commission to the European parliament, the council, the European economic and social committee and the committee of the regions, Brussels.*
- *Friedman, M. (2007). The social responsibility of business is to increase its profits. In Corporate ethics and corporate governance (pp. 173 - 178). Springer, Berlin, Heidelberg.*
- *Frynas, J. G. , & Yamahaki, C. (2019). Corporate Social Responsibility: An Outline of Key Concepts, Trends, and Theories. In Practising CSR in the Middle East (pp. 11 - 37). Palgrave Macmillan, Cham.*
- *Hsu, W. Y. , & Petchsakulwong, P. (2010). The Impact of Corporate Governance On The Efficiency Performance Of The Thai Non - Life Insurance Industry. The Geneva Papers on Risk And Insurance - Issues And Practice, 35 (1) , S28 - S49.*
- *International Association of Insurance Supervisors Organisation for Economic Co - operation and Development. (2009) , Issues Paper on Corporate Governance.*
- *International Labour Organization (ILO). (2012) , International Instruments and Corporate Social Responsibility. A Booklet to Accompany Training on Promoting Labour standards through Corporate Social Responsibility.*
- *International Association of Insurance Supervisors (IAIS) , (2018) , Insurance Core Principles.*
- *Jamali, D. , Safieddine, A. M. , & Rabbath, M. (2008). Corporate governance and corporate social responsibility synergies and interrelationships. Corporate Governance: An International Review, 16 (5) , 443 - 459.*
- *Kavitha, N. V. , and Anuradha, T. , (2016) Corporate Social Responsibility In Insurance Sector In India, Vol. 5, Issue 2, Pp. 137 – 143.*
- *Lee, M. D. P. (2008). A review of the theories of corporate social responsibility: Its evolutionary path and the road ahead. International journal of management reviews, 10 (1) , 53 - 73.*
- *Khazalia, N. (2016) , Corporate governance and social responsibility in banking and insurance, Master thesis,*